

## آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

### إلى الدول العربية

أ. حسين عبد المطلب الأسرج

جامعة القاهرة

ملخص

يتمتع العالم العربي بعوامل عديدة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر تمكنه من تحقيق أهدافه الأساسية والمتمثلة في الوجود في السوق العالمية مع تحقيق أرباح مرتفعة. فالمنطقة العربية تمثل سوقا كبيرا، حيث تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006<sup>1</sup> أن مساحة العالم العربي تبلغ نحو 1.4 مليار هكتار بما يمثل 10.2% من مساحة العالم، يعيش عليها نحو 309.9 مليون نسمة، بما يمثل 4.8% من سكان العالم. كما أن المنطقة العربية تملك الكثير من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، إذ تنتج تلك المنطقة نحو 31.7% من الإنتاج العالمي للنفط، ونحو 11.4% من الغاز الطبيعي. وتملك المنطقة حوالي 59% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، ونحو 29.4% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. وتبلغ الصادرات العربية حوالي 5.5% من الصادرات العالمية، أما الواردات فتبلغ حوالي 3% من الواردات العالمية. لذا فإن الحكومات العربية يقع عليها عبء أساسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي والاستفادة القصوى من ذلك الاستثمار في دعم التنمية الاقتصادية. ويهدف هذا البحث لعرض أهم السياسات التي يمكن أن تعمل على جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

أولاً: وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال (1992-2004)

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ، بصورة كبيرة خلال الفترة (1992-2004) ، حيث زادت هذه التدفقات من نحو 4 مليار

دولار كمتوسط للفترة (92-97) بما يمثل نحو 1.3% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة، ونحو 3.4% من حصة هذه التدفقات إلى الدول النامية، إلى نحو 12.2 مليار دولار عام 2004 وبما يمثل 1.88% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة، ونحو 5.2% من حصة هذه التدفقات إلى الدول النامية. ويلاحظ أيضا أن حوالي 37.8% من هذه التدفقات الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2004 قد تركز في ثلاث دول فقط هي كل من السعودية والسودان ومصر، حيث استطاعت السعودية جذب تدفقات قدرها 1.87 مليار دولار بما يمثل 15.3% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية، تلتها السودان بنحو 1.5 مليار دولار بما يمثل 12.3%، ثم مصر بنحو 1.25 مليار دولار وبما يمثل 10.2%.

## 2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2005

وفيما يتعلق بوضع الدول العربية في التدفقات الاستثمارية العالمية عام 2005، فقد ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية مجتمعة خلال عام 2005 ليصل إلى حوالي 36.92 مليار دولار مقابل 22.97 مليار دولار في العام السابق بزيادة نسبتها 64% وبما يمثل 6.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، 11% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مقابل ما يمثل 3.1% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، 8% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في عام 2004. وفيما يلي تفصيل وضع الدول العربية:<sup>2-</sup>

### أ- الدول العربية في إفريقيا

كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في هذه المنطقة في شكل استثمارات تأسيسية في مجالات جديدة وظلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أهم بلدان المصدر، تليها فرنسا وألمانيا بفارق كبير.

وقد اتجهت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها في عام 2005 نحو الموارد الطبيعية أساسا، لا سيما النفط، وإن كان للخدمات (مثل الأعمال المصرفية) نصيب كبير. وأفضى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطلب الكبير على النفط إلى زيادة في أنشطة التنقيب في عدد من البلدان العربية، من بينها الجزائر

والجماهيرية العربية الليبية والسودان ومصر وموريتانيا. وظلت الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تهيمن على الصناعة، وبلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 15 مليار دولار في ستة بلدان أفريقية منتجة للنفط - وهي تشاد والجزائر وغينيا الاستوائية والسودان ومصر ونيجيريا - أي ما يمثل نحو 48 في المائة من التدفقات الواردة إلى أفريقيا في عام 2005، وقد اجتذب قطاع الصناعة التحويلية حجماً أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بقطاعي الموارد الطبيعية والخدمات.

وقد وجه تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006 اهتماماً خاصة بالاقتصاد المصري حيث أشاد بالإجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مشيراً إلى أن مصر قد جاءت في المركز الأول على مستوى شمال إفريقيا من حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتتقدم بذلك على كل من المغرب والسودان والجزائر وتونس. كما جاءت في المركز الثاني على مستوى القارة الإفريقية وذلك من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها، إذ نجحت مصر في اجتذاب ما قيمته 5.4 مليار دولار بزيادة حوالى 160% عن عام 2004، وبما يمثل 17.5% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى أفريقيا خلال عام 2005<sup>3</sup>.

## ب- الدول العربية في غرب آسيا

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى اقتصادات الدول العربية في غرب آسيا ارتفاعاً شديداً في عام 2005. لأسباب منها في المقام الأول عمليات الاندماج والشراء الضخمة عبر الحدود في قطاع الخدمات، وكان الارتفاع في أسعار النفط وما ترتب عليه من نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي، من بين أهم العوامل التي أفضت إلى هذا الارتفاع. وعلاوة على ذلك، استمر تحرير الإطار التنظيمي، مع التركيز على الخصخصة التي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات أساساً، مثلاً الطاقة والماء في الأردن والإمارات والبحرين وعمان، والنقل والاتصالات في الأردن.. كما توجهت هذه التدفقات نحو قطاعات السياحة والخدمات المالية. ووظف جزء كبير منها في مجال العقارات داخل المنطقة. وتزايد أيضاً الاستثمار

الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة وبخاصة في مصانع التكرير والبتروكيماويات حيث تلقت المملكة العربية السعودية وحدها نحو ملياري دولار في عام 2005. وهناك استثمار أجنبي مباشر ضئيل في القطاع الأولي لأن معظم بلدان غرب آسيا لا تسمح به في مراحل ما قبل الانتاج في صناعة الطاقة.

وقد بدأت الاستثمارات المباشرة للدول العربية في غرب آسيا تتزايد نحو الخارج. فقد جرت العادة على إيداع معظم دولارات نفط المنطقة في المصارف وشراء أسهم المحافظات المالية في الخارج، لا سيما في الولايات المتحدة. وبدأ هذا الاتجاه يتغير من حيث الشكل والموقع، فبخلاف الفترات السابقة التي استتمت بعائدات نفطية كبيرة، تشهد المرحلة الراهنة استثمارة أجنبية مباشرة كبيرة في الخارج في قطاع الخدمات، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

واستنادا إلى تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006، نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في استقطاب 12 مليار دولار، ما يعني تسجيل نسبة نمو قدرها 43 في المائة، الأمر الذي يعكس مدى نجاح السياسات الاقتصادية وخصوصا في إمارة دبي. وخير دليل على ذلك اتخاذ عشرات المؤسسات العالمية منطقة جبل علي مركزا إقليميا لأنشطتها المتنوعة. وقد استحوذت الإمارات على 34 في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى منطقة غرب آسيا<sup>4</sup>.

بدورها حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية حيث استقطبت 4.6 مليار دولار في عام 2005 مقارنة بأقل من ملياري دولار في عام 2004. وقد تحققت هذه النتائج الطيبة على خلفية انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي تطلب تطوير بعض القوانين والإجراءات التي بدورها أسهمت في تحسين البيئة الاستثمارية للمملكة أمام المستثمرين الأجانب. ويُشير التقرير إلى أن من الحالات البارزة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونجحت قطر في استقطاب نحو مليار ونصف المليار، تلتها البحرين بأكثر من مليار دولار، ثم عمان 750 مليون دولار، وأخيرا الكويت 250 مليون دولار. وكانت لبنان المفاجأة التي حملها التقرير إذ جاءت في المركز الرابع بين الدول العربية (بعد الإمارات والسعودية والمغرب) عندما

بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها 2.57 مليار دولار عام 2005 مقابل 1.89 مليار دولار عام 2004.

ولا شك في أنه إذا ما واصلت الدول العربية جهودها في الإصلاح الاقتصادي وإدخال المزيد من التحسينات على بيئة الأعمال التجارية، مدعومة بنمو اقتصادي واعد وارتفاع في أسعار النفط، فمن المحتمل تحقيق زيادة إضافية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين، الوارد والصادر معاً. فهذه التدفقات تتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية تجعلها دون المستوى المأمول، وتتمثل أهم العوامل الاقتصادية في البطء في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من هذه الدول، ومحدودية عمليات الخصخصة وخاصة في قطاع الخدمات والذي يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ويضاف إلى ذلك أن القوانين التي تحمي وتشجع النشاط الاقتصادي الفردي بما في ذلك الأجنبي مثل قوانين الملكية الفردية وقوانين تشجيع المنافسة ما زالت أما في مرحلة النقاش السياسي أو التشريعي أو في بداية مرحلة التنفيذ مما يعني أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يكون لها دور فعال في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، فضلاً عن عمليات الاستحواذ والتملك بين الشركات المحلية والأجنبية لا زالت محدودة كما سبق الإشارة، مما يفسر انخفاض تدفق هذا النوع من الاستثمار إلى المنطقة. أما العامل السياسي، فيتمثل في عدم الاستقرار في المنطقة العربية وعدم التوصل إلى حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية والحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي والغزو الأمريكي للعراق وانتشار عديد من العمليات الإرهابية في عديد من الدول العربية، مما أثر سلباً على ثقة المستثمرين الأجانب في اقتصاديات المنطقة العربية وقدرتها على النمو.

ثانياً : آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

تهدف الدول العربية إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية عالية من أجل حل المشكلات التي تواجهها، مثل مشكلات البطالة 5 وعجز موازين المدفوعات، وضعف معدلات الادخار والاستثمار في عديد من دول المنطقة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لدفع التجارة والنمو الاقتصادي، لما يوفره من الحصول

على التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال ولتعرف على الممارسات الحديثة في الإدارة والاتصال بأسواق الدول المتقدمة. وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإن الدول العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. وفيما يلي اقتراح عدد من الآليات لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية على النحو التالي:6:-

**1-تحسين مناخ الاستثمار وإصلاح بيئة أداء الأعمال في الدول العربية:** يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجملة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبلي للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار، ويرتبط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، والتي تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات. وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ولهذا فإن تقرير التنمية في العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما خلص التقرير إلى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%<sup>7</sup>.

وإذا نظرنا إلى بيئة أداء الأعمال في الدول العربية-على سبيل المثال- نجد أن هناك مجالا واسعا للإصلاح، فيشير تقرير *Doing business in*

2005 الصادر عن البنك الدولي<sup>8</sup> إلى حاجة الدول العربية إلى مزيد من الإصلاح والجهود بهذا الخصوص ويعزز ذلك أيضا حاجة الدول العربية إلى مزيد من التطوير في النظم المطبقة فيما يتعلق بالخروج من السوق (أي إجراءات الإفلاس) حيث يتضح أن متوسط الوقت اللازم لشركة لكي تخرج من السوق وتعلن إفلاسها في الدول العربية في حدود 4 سنوات، ويتراوح بين 3-8 سنوات باستثناء المغرب (1.8 سنة)، لبنان (1.3 سنة). وتبلغ هذه المدة نحو عام في كل من هونج كونج وجامايكا، وحوالي 8 شهور في كل من تايوان وسنغافورة بينما تصل إلى عامين، 2.9 عام في جنوب أفريقيا، تركيا على الترتيب.

**2- تطوير وتدعيم القطاع المالي بالدول العربية:** يحتاج القطاع المالي في عدد كبير من الدول العربية إلى تطوير جوهري لمكوناته وأنشطته لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في الفترة القادمة. وفيما يلي بعض السياسات الاقتصادية التي تساعد على تنمية وتطوير القطاع المالي العربي:-

**1- القطاع المصرفي:** تمكنت المصارف العربية خلال الفترة الأخيرة من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة أطرها المؤسسية والقانونية. وعلى الرغم من هذا التطور الذي تشهده مصارف الدول العربية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا زالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق الدولية<sup>9</sup>. لذا فإن هناك حاجة إلى بذل مجهود أكبر في عدد من المجالات منها<sup>10</sup>:-

- تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني
- تشجيع الاندماج بين المؤسسات المالية في المنطقة العربية
- ضرورة تكيف المؤسسات المالية في المنطقة العربية مع التطور الهائل الذي شهدته الصناعة المصرفية وخاصة في الدول المتقدمة

**2- أسواق الأوراق المالية العربية:** يمكن أن يجذب نشاط أسواق الأوراق المالية قدرا أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال وسيلتين<sup>11</sup>: الأولى، بشكل مباشر من خلال مزيد من الاستثمارات القائمة على توظيف الأسهم، والثانية، بشكل غير مباشر من خلال استثمارات جديدة تحفزها التوقعات الجيدة بالنسبة للأداء الاقتصادي المستند على الارتفاع في أسعار الأسهم. وتعاني البورصات العربية عيّد من

المعوقات، أهمها: ضآلة الحجم النسبي لأسواق الأوراق المالية العربية، تدنى مقدرة أسواق الأوراق المالية العربية على تحقيق السيولة، انخفاض الطاقة الاستيعابية لأسواق الأوراق المالية العربية، ضعف الفرص المتاحة للتنوع، التقلبات الشديدة في الأسعار، قصور الأطر التنظيمية والتشريعية، قصور الطلب على الأدوات الاستثمارية وضعف نشاط السوق الأولى<sup>12</sup>. ويمكن تطوير أسواق الأوراق المالية العربية لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الإقليمية والأجنبية عن طريق<sup>13</sup>:-

■ **تنشيط سوق الأسهم**، وذلك من خلال: ضرورة التوسع في إصدار الأسهم لحاملها (لجذب مستثمرين جدد يرغبون في الدخول في مجال الاستثمار في الأسهم دون الإعلان عن أسمائهم)، ضرورة وجود أسهم ممتازة، تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار العربية.

■ **تنشيط سوق السندات**: تبدو سوق السندات في البورصات العربية محدودة، إذ بلغ اجمالي ما تم إصداره من السندات الحكومية العربية في نهاية عام 2003 نحو 150 مليار دولار، كما أن أسواق سندات الشركات ما زالت محدودة وتتركز في عدد من الدول العربية منها الكويت، مصر، الأردن<sup>14</sup>. ويمكن تنشيط ذلك السوق من خلال: الاهتمام بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، دراسة إمكانية إصدار سندات يرتبط عائدها بمعدلات التضخم، دراسة إمكانية إصدار سندات تتحدد عوائدها بنسبة من الربح الذي يحققه حامل السهم العادي في نفس المنشأة، تشجيع بعض أنواع السندات المضمونة بالأصول الثابتة أو الرهن العقاري، الاهتمام بإصدار السندات بالعملة الأجنبية لجذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية<sup>15</sup>.

**3- التوسع في برامج الخصخصة في الدول العربية**: تكمن أهمية الخصخصة في كونها تشكل محورا هاما لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، فقد أظهرت تجارب الدول النامية في هذا الشأن إلى وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشير إليه الأداء الجيد نسبيا للبلدان التي طبقت برامج الخصخصة في اجتذاب تدفقات ضخمة من هذه الاستثمارات<sup>16</sup>. وبالإضافة إلى ما توفره التدفقات الاستثمارية الأجنبية من خلال الخصخصة من موارد مالية



للدولة، فإن ما يقوم به المستثمرون الأجانب من جهود لتطوير المؤسسات المخصصة وتوسيع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية يعتبر بصورة عامة من المنافع الإدارية والتقنية المصاحبة لهذه الاستثمارات. ويرغم ما بذلته الدول العربية من جهود لتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي ولسن التشريعات الجاذبة له ولتفعيل دوره في أنشطة الخصخصة، إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية والتي كان مصدرها أنشطة خصخصة شركات ومؤسسات عامة فيها يعتبر متدنياً، حيث أن قرابة 75% من التدفقات الاستثمارية في الدول النامية والتي مصدرها أنشطة الخصخصة هي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة (90-99). ويمكن القول بأن القيود المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء التشريعية منها أو الإجرائية وضعف النشاط الترويجي من جانب الدول العربية لفرص الاستثمار في المشاريع التي تتم خصصتها كان من أهم أسباب انخفاض التدفقات الاستثمارية المباشرة في إطار نشاط الخصخصة. لذلك فإنه لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول العربية من خلال الخصخصة فإنه يجب التخلص من المشاكل الشائعة بين الدول العربية فيما يتعلق ببرامج الخصخصة، والتي يتعلق بعضها بالمؤسسات في حد ذاتها وبعضها الآخر بالوضع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي<sup>17</sup>.

#### 4- الاهتمام بعنصر الترويج للاستثمار في الدول العربية: في ظل ازدياد حدة

المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي فإن إعداد إستراتيجية للترويج للاستثمار في الدول العربية يعد أمراً ضرورياً للغاية كما يجب التأكيد على أهمية مواصلة الجهد المبذول من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتكثيف وتعميق نشاطاتها في مجالات ضمان الاستثمار واثمان الصادرات وبث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات الترويج للاستثمار وتنمية الموارد البشرية، واستخدام تقنيات الترويج الحديثة وزيادة استخدام البريد الإلكتروني في خدمات التسويق عبر إرسال النشرات التعريفية والبيانات الصحفية والأحداث الهامة والتشريعات المستحدثة بشكل فوري ودوري للمشاركين.

#### 5- تنمية الموارد البشرية في الدول العربية: لاشك أن جذب مزيد من الاستثمار

الأجنبي يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، وتؤكد ورقة نشرها صندوق النقد الدولي

بوجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الدول النامية تبعاً لما يطلق عليه "محددات رأس المال البشري"، وبتعبير مبسط، فإن المعنى الذي ينطوي عليه هذا المصطلح مؤداه أن القوى العاملة في دولة ما إذا ما كانت ذات تعليم جيد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي<sup>18</sup>.

**6- مزيد من الإصلاح السياسي والديمقراطية في الدول العربية:** إن نجاح سياسات التنمية بوجه عام وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي بوجه خاص مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محموم نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصادات الدول لا بد من خلق مناخ ديمقراطي يضع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية تعزز من المشاركة الشعبية ومن دور المجتمع المدني وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعاً وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية وتتيح لهم النقد والابحاش في معالجة السلبات وكشف الممارسات الفاسدة، وذلك باعتبار أن المواطن هو مفتاح تسيير وتيسير جميع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي وهو القادر على تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين بكافة أنواعها وإزالة العقبات البيروقراطية التي تقف في سبيلهم.

**وفي الختام،** يجب التأكيد على أن سياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية، سواء المالية أو التقنية أو الإدارية عن تحقيقها. ولهذا فإنه من الضروري أن يكون المردود من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر من التكاليف التي قد تتحملها الدول العربية نتيجة الامتيازات التي تقدمها مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والدعم المقدم لهذا التدفق. وبوجه عام، يجب أن تقوم الدول العربية بصياغة إستراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية النوع والحجم والقطاعات ذات الأولوية المفتوحة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع مراعاة أن تتصف سياسات الدول العربية نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمرونة طبقاً للأوضاع الاقتصادية والتقنية المتاحة.

جدول رقم (1)  
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية والصادرة منها  
خلال عام 2005

الدولة	التدفقات الواردة الى الدول العربية (مليون دولار)	التدفقات الصادرة من الدول العربية (مليون دولار)	مسلسل
الأردن	1532	-	1
الإمارات	12000	1661	2
البحرين	1049	1123	3
تونس	782	13	4
الجزائر	1081	23	5
جيبوتي	23	-	6
السعودية	4628	1183	7
السودان	2305	-	8
سوريا	500	-	9
الصومال	24	-	10
العراق	300	-	11
سلطنة عمان	715	44	12
فلسطين	-	-	13
قطر	1469	352	14
الكويت	250	4709	15
لبنان	1573	715	16
ليبيا	261	138	17
مصر	5376	92	18
المغرب	2933	174	19
موريتانيا	115	-	20
اليمن	-266	-	21

46.06	36916	مجمع الدول العربية
4.22-	916277	العالم
5.84-	542312	الدول المتقدمة
4.10	334285	الدول النامية
	11.0	نسبة الدول العربية للدول النامية
	4.0	نسبة الدول العربية للعالم

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development ,United Nations New York and Geneva, 2006

جدول رقم (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بالمليون دولار خلال الفترة (2004-92)

2004	2003	2002	2001	متوسط 97-92	
853	2314	481	2825	551	المغرب
1253	237	647	510	820	مصر
882	634	1065	1196	93	الجزائر
639	584	821	486	457	تونس
865	517	217	81	602	البحرين
1511	1349	713	574	35	السودان
679	625	631	296	182	قطر
840	30	834	1184	254	الإمارات
620	424	56	100	67	الأردن
131	143	257	249	52	لبنان
1867	778	-615	20	280	السعودية
1206	1084	115	110	108	سوريا

-18	528	23	83	79	سلطنة عمان
.	.	.	20	154	فلسطين
300	214	118	92	6	موريتانيا
-21	-67	7	-147	70	الكويت
33	11	4	3	2	جيبوتي
.	.	.	.	1	الصومال
300	5	-2	-6	2	العراق
288	358	-96	-101	31-	ليبيا
-21	6	102	136	203	اليمن
12208	9774	5378	7711	3987	مجموع الدول العربية

المصدر: UNCTAD, World Investment Report ,2004,2005

المراجع:

1- أحمد على البلبل، محمد مصطفى عمران(2003)، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي ، النمو الاقتصادي: شواهد من البلدان العربية 1975-1999"، أوراق صندوق النقد العربي، العدد(6)، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مايو.

2- ادوارد م .جرهام(2000) ،"العمل معا: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة"، الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد 3 ، يوليو.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، أعداد مختلفة .

4- ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت، أعداد مختلفة

5- برنامج الأمم المتحدة الانمائي(2004)، "تقرير التنمية البشرية للعام 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية .

6- (2003)، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة"، نيويورك، الولايات المتحدة،

- 7- حسين عبد المطلب الأسرج (2004)، "تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994-2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية"، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 79، الكويت، ديسمبر.
- 8- (2005)، "آليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الادخار"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 477-478، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، مصر، ابريل-يونيه.
- 9- (2002)، "دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر"، رسالة الماجستير، كلية التجارة بينها، جامعة الرقازيق.
- 10- (2005)، "عرض التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004"، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ابريل.
- 11- (2004)، "الاقتصاديات العربية من التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 306، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أغسطس.
- 12- (2005)، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، الكويت، ديسمبر.
- 13- (2005)، "آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 209، القاهرة، مصر، مايو.
- 14- رمزي زكي (1999)، "عولمة الأسواق المالية: الفرص والمخاطر للبلاد النامية"، المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين، الكويت، 26-28 ابريل.
- 15- سالم أحمد الفرجاني (2003)، "الاستثمارات العربية البنينة مسيرة عقد من الزمن، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 21.
- 16- صندوق النقد العربي (2003)، "مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية"، أبو ظبي، يونيو.
- 17-، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

18- محمد الفينيش(2000)،"القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة:القضايا الرئيسية"،محمد الفينيش(محرر)، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة،صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،أبوظبي،الامارات العربية المتحدة.

19-منير إبراهيم هندی (1997)،"الأوراق المالية وأسواق رأس المال"،(الإسكندرية:توزيع منشأة المعارف).

20-Bolbol, A & Mohammed M.O (2004),"Arab Stock Market and Capital Investment" ,AMF Economic Papers, NO 8.

21-Kardoosh ,Marwan A& Riad al Khouri (2004), "Qualifying Industrial Zones and Sustainable Development", September.pp14-15 .available at:www.erf.org.eg/11 conf-lebanon/trade/kardoosh&khouri.pdf

**22UNCTAD, World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development ,United Nations New York and Geneva, 2006**

23-UNCTAD ( 2005) , World Investment Report 2005, United Nations, New York

24-UNCTAD ( 2004) , World Investment Report 2004, United Nations, New York

25-UNCTAD (1999), Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IIT/10(VOL.1) ,New York.

26-World Bank ( 2004),"World Development Report 2005:A Better Investment Climate for Everyone", Washington D.C,USA.

27-World Bank(2005), "Doing business in 2005:Removing Obstacles to Growth", Washington, USA

1 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

متاح في [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

2 - تعتمد هذه البيانات على :

UNCTAD, World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development ,United Nations New York and Geneva, 2006

راجع الجدول المرفق رقم 1

3-راجع

UNCTAD, World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development ,United Nations New York and Geneva, 2006,P42 and pp 47-48.

4 - UNCTAD, World Investment Report 2006,opcit p60

5- تحتاج الدول العربية الى استحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة لمكافحة البطالة في الدول العربية التي تقدر معدلاتها بنحو 24%، وترتفع التقديرات في بعض الدول الى 32%. راجع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت ، يونيو 2006، ص 78

6- راجع:

- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005، ص 58-92

- مجلة شؤون اجتماعية العدد 92 السنة 23 شتاء 2006.

7- لمزيد من التفاصيل راجع:

-World Bank ,World Development Report 2005:A Better Investment Climate for Everyone, Washington

D.C,USA,2004.avalial at

:<http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/>



<sup>8</sup> - World Bank, Doing business in 2005: Removing Obstacles to Growth, Washington, USA, 2005, PP98-131

<sup>9</sup> - لمزيد من التفاصيل راجع :

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، ص ص 115-117

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ص ص 124-126

<sup>10</sup> - محمد الفينش، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة: القضايا الرئيسية، محمد الفينش (محرر)، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص ص 22-26

<sup>11</sup> - أحمد على البلبل، محمد مصطفى عمران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، النمو الاقتصادي: شواهد من البلدان العربية 1975-1999، أوراق صندوق النقد العربي، العدد (6)، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مايو 2003، ص ص 30-31

<sup>12</sup> - للتفاصيل راجع :-

-حسين عبد المطلب الأسرج، تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994-2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 79، بنك الكويت الصناعي، الكويت، ديسمبر 2004، ص ص 35-38.

13 للتفاصيل راجع :حسين عبد المطلب الأسرج، "آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة"، كتاب

الأهرام الاقتصادي، العدد 209، القاهرة، مصر، مايو 2005، ص ص 36-43

<sup>14</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار 4/2004، ص 10.

<sup>15</sup> - راجع:

-منير ابراهيم هندي، "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، (الاسكندرية: توزيع منشأة المعارف، 1997)، ص ص 672-686

- حسين عبد المطلب الأسرج، "آليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الادخار"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 477-478، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، مصر، ابريل-يونيه 2005، ص ص 561-565.

<sup>16</sup> - تشير التجارب الدولية إلى أن عمليات الخصخصة التي تمت على نطاق واسع في التسعينيات-وما تزال جارية- لعبت دورا حافزا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للانسياب الى البلاد التي توجد بها برامج ضخمة للخصخصة وأسواق متطورة للأوراق المالية. وقد انطوى ذلك

على توفير فرص واسعة للمستثمرين الأجانب، وبخاصة في ضوء ما تم في هذه الدول من إجراءات لتحرير المالى الداخلى والدولى وخاصة في الأسواق الصاعدة. وقد تمت مشاركة المستثمرين الأجانب في عمليات الخصخصة من خلال:-

1- الشراء المباشر، بأن يقوم المستثمر الأجنبي بشراء الشركة بكاملها، في حدود نسبة معينة، اذا كانت هناك قوانين تحرم ملكية الأجنبي بنسبة 100% وذلك عبر عمليات المزاد.  
2- مبادلة الديون بأصول Debt for Equity Swaps من خلال شراء ديون البلد المدين من الأسواق الثانوية للديون Secondary Market بأسعار خصم مغرية من القيمة الإسمية للديون، ثم تحويل تلك الديون الى قيمة حاضرة Present Value بعملة البلد المدين بسعر الخصم السائد وفي ضوء سعر الصرف الجارى واستخدام حصيلة هذا التحويل في شراء الأصول المعروضة للخصخصة.

3- الشراء من خلال محفظة الأوراق المالية Portfolio Investment وذلك من خلال تكوين شركات (صناديق) مالية، مثل صناديق الاستثمار القطرية Country Funds وشركات إيصالات الإيداع الأمريكية التي تصدرها شركات غير أمريكية أو شركات إيصالات الإيداع العالمية (ADR`s & GDRs) التي تكون مهمتها تعبئة الموارد المالية في شكل أسهم واستخدامها في شراء الأوراق المالية للشركات المباعة في أسواق الأوراق المالية. راجع: رمزى زكى، عمولة الأسواق المالية: الفرص والمخاطر للبلاد النامية، المؤتمر العلمي

الرابع للاقتصاديين الكويتيين، الكويت، 26-28 ابريل 1999، ص ص 23-25  
17- للتفاصيل راجع: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، ص ص 179-180

18- ادوارد م. جرهام، العمل معا : الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد 3، يوليو 2000، ص 30.